فوق الطاولة

هني الحمدان

أيام قاسية

نعيش أياماً صعبة، نعبر وسيلٌ من الأزمات عالق فينا يكاد أن يحطّمنا ويردينا أرضاً؛ ربما هي أيام من أصعب الأيام التي عشناها جميعاً ما تركته لنا من ذنوب يجعلنا نشعر بتوتر وقلق إزاء كل ما يجري!

قصصنا تبدأ بكيفية تأمين لقمة العيش، كيف نصل إلى العمل؟ كيف نوفر احتياجات الأطفال والأسر؟ كيف نسدد الديون التي غرق الجميع بقنواتها! وكيف وكيف؟ عديدة في ظل واقع معيشي مقلق! لا أحد يعرف إلى متى وإلى أين ستتحول الأمور، كل سوري اليوم يتأمل صعوبة هذه الأيام وقسوتها.

كل معطيات الوضع الراهن تدلّل على أن أزمات الضغط والتضخم وفقر الحال ستبقى قائمة وستشهد جدلاً كبيراً بين الحين والآخر، وربما بوتائر أعلى من سابقاتها بكثير نتيجة الأوضاع السائدة، فالفقر وضنك المعيشة اللذان تدور رحاهما في عيون وجيوب أغلبية البشر يشيران إلى أننا بواقع بائس، ولا أحد يملك الجواب الشافي إلى متى؟!

اليوم تتطاير الاتهامات ما بين أعضاء السلطة التشريعية تجاه الحكومة التي طالتها سهام النقد والتقصير بتدخلاتها الخجولة حيال أزمة العيش الخانقة، ولكن ما هو معروف ومحسوم أن هذا المشهد الذي يتكرر بين فترة وأخرى، من حالة انتقادات أصبحت تأخذ منحى تصاعدياً بالشدة من جانب أعضاء في مجلس الشعب، سرعان ما تنتهي بما ترغب الحكومة ومن دون مشكلات تسرد بيانها وتغادر، أمر تكرر، أمر عزّز فقدان ثقة المواطن بالخطاب الحكومي المعتاد.

هكذا مطالبات واتهامات ليست بذاك الحوار الذي يجدي نفعاً على القضايا الاقتصادية تحديداً، وسيبقى المشهد أقرب ما يصطلح عليه تقاذف مسؤوليات وتسجيل ربما مواقف، تتم تلاوة البيانات ويتكلّم من يتكلّم وباب النقد مفتوح، حتى أصبحت صفحات التواصل الاجتماعي تتضح بكل شيء، وهنا ماذا كانت الفائدة؟ فالمواطن هو من سيجد دائماً نفسه بلا سند يدافع عن مصالحه وحقوقه المعيشية، عوضاً عن أن تتشئ الجهات المعنية والمشرفة مع الحكومة حواراً عميقاً موضوعياً، حواراً عقلانياً ومنظماً يخدم المصلحة العامة وينتهي إلى تفاهمات علمية تجيب على كل أسئلة المواطن وترفع درجة المسؤولية للمعنيين في المسألة الاقتصادية تحديداً.

اليوم الحل معني ومطالب بالتدخل في تفعيل منهجية عمل ومراقبة الأداء الحكومي، والارتقاء بالمطالبة والنقاش ليكون ذلك وسيلة فاعلة لتحصين المواطن من أي تغوّل على أمنه المعيشي، تحتاج لوقفة تفكير عميقة ومراجعة لكل شيء وإعادة إنتاج كثير من العناوين، صحيح هناك مصاعب والكل يمر بها، وهناك كلف، بل المشهد يلزمه إدارة صحيحة لأن الحسابات هذه المرة تؤثر في مخاطر من نوع ثان.

ويبقى القول: ما لم تتحسن دخول الناس ويحدث هناك ازدهار اقتصادي وينتعش القطاع الخاص فإن الأزمات ستبقى متواصلة، وخصوصاً مع زيادة نفقات الحياة ومتطلبات البشر الاستهلاكية، فالأزمة تتضاعف يومياً؛

بحث خطوات تطوير بيئة المشروعات الصغيرة

عرنوس: الدولة تعوّل عليها لأنها من مرتكزات التنمية الاقتصادية

إسمندر لـ«الوطن»: الفترة المقبلة ستشهد إطلاق سلسلة من المشروعات الصغيرة

هناء غانم

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال الاجتماع الذي عقد أمس حول تطوير بيئة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الخطوات اللازمة من كل وزارة وجهة معنية لإنجاز البنية الأساسية لدليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية ودليل تعريف المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وصولاً لإعداد قاعدة بيانات دقيقة وموحدة لكل الأنشطة الاقتصادية وتبسيط الإجراءات ضمن مشروع الإستراتيجية الوطنية لهذه المشروعات.

وتم استعراض المعايير الأساسية للتصنيف العالمي للمشروعات في القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية والتأكيد على تحديد العائدية القطاعية والفنية للمشروعات والأنشطة الاقتصادية والجهات المعنية بالتصنيف والتحضير لإنشاء سجل وطني وفق قاعدة بيانات دقيقة إضافة إلى تحديد حجم المشروع استناداً إلى معايير وآلية محددة.

وأكد المهندس عرنوس أن الدولة تعوّل بشكل كبير على الدور الأساسي لهذه المشروعات باعتبارها من أهم مرتكزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشدداً على أهمية وضع خريطة طريق واضحة ومتكاملة على الصعيد الإجرائي والسياساتي والتنفيذي لوضع هذه المشاريع في المسار الصحيح وتعزيز دورها في التنمية ووضع برنامج زمني لإنجاز الخريطة وتتبع التنفيذ وتذليل أي عقبات.

كما تم تأكيد الحرص على المتابعة الجدية لتشكيل فرق العمل واللجان المعنية بتصنيف المشروعات قطاعياً في جميع الوزارات بالتنسيق والتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء وضرورة إجراء دورات تأهيل وتدريب لأعضاء هذه اللجان وتمكينها من إنجاز العمل المطلوب منها بأفضل صيغة، على أن يكون هناك اجتماع شهري تتبعي للفريق الحكومي المعني في هذا المجال. ولفت المجتمعون إلى ضرورة أن يكون السجل الوطني للمشروعات محدداً ومعرفاً وأن يتم تعميم متطلبات إنجازه بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

وحول ذلك أكد مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد السورية إيهاب إسمندر لـ«الوطن» أن هذا الاجتماع هو تأكيد على الاهتمام الحكومي بقطاعات المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، لما لها من تأثيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي وبالتالي على كل المناحي التنموية.

إسمندر كشف أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية ٧٧٧,٩٥٧ مشروعاً صغيراً ومتوسطاً، والعاملة فعلياً لتاريخه هي ٤٦١ مشروع، موزعة على المحافظات مؤكداً أنه يتم العمل على إعادتها وتعويم بيئة العمل كمان أن الهيئة مستمرة ببرامج عديدة مثل برامج دعم المشروعات والترويج وريادة الأعمال ومعرض الباسل للابتكار والإبداع وبرامج تتعلق باحتضان طلاب الجامعات وتأهيلهم لسوق العمل وبرامج تعزيز دور المرأة اقتصادياً إضافة إلى برامج تتعلق بتحسن مستوى معيشة أسر العاملين في الدولة وغيرها، وبين إسمندر أن الدعم الحكومي المقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة متنوع، وأن المهمة الأساسية للهيئة تتجلى بمجال التأهيل والتدريب بشكل أساسي وببعض الجوانب الأخرى كبرامج التسويق والترويج، مؤكداً تقديم الهيئة للكثير من البرامج وجميعها مجانية.

وعن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أضاف إسمندر: إنه وخلال الاجتماع تم تداول موضوع السجل الوطني للبيانات وأساسه هو قاعدة بيانات تتعلق بالموضوع وإضافة إلى مناقشة موضوع فرق العمل التي سوف تبحث بدليل تصنيف الأنشطة الاقتصادية وتطبيقاتها إضافة إلى تحليل البيانات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لدى الجهات المختلفة وطريقة توجيهها ضمن برمجيات محددة ونافش النقطة المتعلقة بتصميم نموذج لاستكمال المعلومات المتعلقة بالمشروعات من أصحابها وتبسيط الإجراءات.

وأشار إلى أن الاجتماع هو استكمال لتطوير بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويعطي حافزاً للإسراع بالخطوات المطلوبة بهذا الاتجاه موضحاً أن العمل هو مشروع متكامل وتأكيد متابعة العمل بمشروع الإستراتيجية الوطنية بل يعطي حافزاً وتوافقاً بين الزمن والخطوات المطلوبة كاملة بعيدة عن التباطؤ في العمل.

وأشار إسمندر إلى أن الفترة المقبلة ستشهد إطلاق سلسلة من المشروعات الصغيرة في عدد من المحافظات، حيث يتم العمل على توسيع البرامج وقريباً هناك انطلاق لقسم كبير من البرامج بفعالية أكبر مع الاتحاد الوطني للطلبة سورية ومع اتحاد العمال وغيرها من الجهات الأخرى والجامعات والوزارات، معتبراً أن قطاع المشروعات من أهم أدوات عوامل القوة الاقتصادية التي يجب العمل عليها.

خبراء اقتصاد: الانفراجات قادمة بلا أدنى شك لكن يجب الاستعداد لها

حزوري لـ«الوطن»: ضرورة دعم الإنتاج الحقيقي وتأمين مستلزماته وإتاحة تكافؤ الفرص لجميع المستثمرين

هيثم يحيى محمد– جلنار العلي

يعاني المواطن السوري من ارتفاع متواصل في أسعار المواد بكل أنواعها مع عدم قدرة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والجهات ذات العلاقة على ضبط الأسعار والأسواق في ظل الارتفاع والانخفاض بسعر صرف الدولار ووجود عدة أسعار له.

كما يعاني المواطن من فقدان بعض المواد الأساسية كحليب الأطفال وغيره وقلة مواد أساسية أخرى كالمحروقات ووجودها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة عن أسعارها الرسمية.

هذا الواقع يعود – كما يرى الكثيرون – لعدة أسباب بعضها خارجي ومعظمها داخلي يتعلق بسوء الإجراءات النقدية وآلية الاستيراد والتصدير المتبعة وسوء الإدارة الاقتصادية وتراجع الإنتاج.. إلخ.

وفي ضوء ما تقدم سألنا بعض الاقتصاديين عن رأيهم بهذا الواقع والأسباب التي أدت وتؤدي إليه ومقترحاتهم لمعالجته.

من إنتاجي إلى ريعي

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور حسن حزوري رأى في تصريح لـ«الوطن» أن الحكومة تتحمل القسم الأكبر من الواقع السيئ في الاقتصاد السوري، لكونها اعتمدت سياسات اقتصادية بشقيها المالي والنقدي أثبتت فشلها وساهمت بشكل كبير في تراجع الإنتاج المادي لمصلحة الإنتاج الخدمي والريعي، ما حوّل الاقتصاد السوري من اقتصاد إنتاجي عماده الزراعة والصناعة إلى اقتصاد ريعي لا قيمة مضافة حقيقية فيه، إذ يعتمد على الخدمات والاستيراد والتصدير فقط، إضافة إلى أن الحكومة تصر على دعم الاحتكار على حساب المنافسة الحقيقية في الكثير من المجالات، وتصر على الجباية الجائرة على حساب دعم الإنتاج، وتنفرد بصنع القرار الاقتصادي من دون تشاركية حقيقية مع أي جهة بحثية أو استشارية حيادية.

دعم الإنتاج

واقترح حزوري عدة حلول لمعالجة المشكلات التي تسببت بها الإجراءات الخاطئة، أولها إعادة النظر بالسياسة الاقتصادية والاستفادة من الأجواء الإيجابية المرتقبة من نتائج الانفراجات السياسية التي ستتجسد على الأرض، إضافة إلى دعم قطاعات الإنتاج الحقيقي من صناعة وزراعة وحرف وتأمين مستلزماتها الإنتاجية بأقل أسعار ممكنة بعيداً عن الاحتكار والسمسرة، وإتاحة تكافؤ الفرص لجميع المستثمرين ليعملوا في ظل منافسة تامة وشريفة، وبعيدة عن الاحتكار والمحسوبيات لتستطيع هذه القطاعات العمل بكفاءة وزيادة الإنتاج لتضييق الفجوة بين العرض والطلب وتأمين إنتاج محلي بديل عن الإنتاج المستورد، وأن تبنى سياسة التصدير على تصدير الفائض الحقيقي من الإنتاج الصناعي والزراعي.

تعويم مدار

أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية التي كان هدفها الأساسي ضبط سعر الصرف والتضخم، فيرى حزوري أن الحكومة فشلت في كل الطرق التي اتبعتها في سبيل ذلك، نتيجة اعتمادها على إجراءات قسرية أكثر منها اقتصادية ولاسيما بعد صدور المرسومين ٣ و٤ لعام ٢٠٢٠ اللذين منعا التعامل بغير الليرة السورية، ترافقت مع سياسة تجفيف السيولة وقيدت حركة رؤوس الأموال بين المحافظات، هذه الإجراءات أضرت بالاقتصاد بمختلف فعالياته، لأنها أدت إلى إغلاق المئات من المنشآت الصناعية وإلى هجرة رؤوس الأموال، معتبراً أن الدليل على فشل هذه السياسة يتمثل بأن سعر صرف الليرة السورية في السوق الموازية أمام الدولار الأميركي كان لا يتجاوز ١٠٠٠ ليرة، ليصل خلال ثلاث سنوات إلى أكثر من سبعة أضعاف، وترافق ذلك مع تخفيض السعر الرسمي لقيمة الليرة السورية من ٣٠٠٠ ليرة أمام الدولار الأميركي إلى ٤٥٠٠ ليرة، أي بنسبة تخفيض ٥٠ بالمئة من أجل مقاربة السعر الرسمي إلى أسعار السوق الموازية، واصفاً هذا الإجراء بالتعويم المدار، والذي يعتبر أمراً إيجابياً لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، ولجذب جزء من الحوالات الخارجية التي ترد عبر الشركات الرسمية ولو بشكل قليل، مفضّلاً أن تكون هناك نشرة أسعار خاصة بشراء الحوالات الشخصية تكون قريبة من سعر الصرف الموازي أو تساويه.

إعادة النظر ببعض المراسيم

وفي الإطار ذاته، اقترح حزوري أن يتم العمل على إصلاح النظام المصرفي ليصبح أكثر مصداقية وشفافية ومنحه المرونة الكافية ليكون عامل جذب للاستثمارات، وليمارس دوره الطبيعي في توظيف الأموال في مشروعات تنموية حقيقية، مستفيداً من الكتلة النقدية الكبيرة غير الموظفة مالياً، ولتكون أرباحه الحقيقية ناتجة عن عمليات توظيف الأموال وليس عن عمليات ريعية كالعمولات وغيرها، إضافة إلى العمل على إعادة النظر بالمرسومين ٣ و٤ لعام ٢٠٢٠، وإعادة افتتاح جميع شركات الصرافة وربط عملياتها إلكترونياً مع المصرف المركزي كجهة رقابية، أسوة بالربط المالي بين المكلفين ضريبياً ووزارة المالية.

استثمار أملاك الدولة

وأكد حزوري ضرورة إعادة النظر بالسياسة المالية، بما يحقق استثماراً أمثل لأملاك الدولة ومشروعاتها من جهة وعدالة في التحصيل الضريبي من جهة أخرى، يترافق مع كفاءة في الإنفاق العام ما يعني إنفاق كل ليرة في المكان المخصص لها بحيث تحقق أكبر عائد، ويتطلب ذلك الانتقال إلى الضريبة الموحدة على كل مصادر الدخل بعيداً عن الضرائب المتعددة الحالية، وأن تعتمد السياسة المالية على مبدأ الرعاية على حساب الجباية، إضافة إلى ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها كل الفعاليات الاقتصادية من منتجين أو مستهلكين.

ولفت إلى أن الربط الإلكتروني الذي تقوم به وزارة المالية يعد خطوة إيجابية من حيث المبدأ لمعرفة حجم المبيعات ورقم الأعمال وبالتالي الوصول إلى تحديد الأرباح الإجمالية والصافية وتحديد حجم الضريبة الواجبة تجاه الجهات المالية، لكن التحصيل الضريبي على أرض الواقع فيه سلبيات عديدة، منها: وجود الكثير من التكاليف المستورة وغير المنظورة، كنفقات النقل المفروضة من ناحية كيفية إيابها، وأيضاً شراء مواد مسعرة مركزياً من السوق السوداء كنفقات القوى المحركة من مازوت وبنزين نتيجة عدم قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها، إضافة إلى وجود حقائق على الأرض لا يمكن تجاهلها كوجود رشاوى أو إكراميات تدفع لقاء إنجاز الكثير من المعاملات في مؤسسات الدولة، أو لعناصر جهات رقابية متعددة، ناهيك عن ضعف البنية التحتية للاتصالات وانقطاع الشبكة أو ضعفها التي تؤخر إنجاز المعاملات.

القطع يتسرب للخارج

الدكتور ذو الفقار عبود من كلية الاقتصاد في جامعة طرطوس يقول: إن هناك أسباباً عدة سياسية واقتصادية لعبتْ دوراً كبيراً في تأزم الوضع الاقتصادي نذكر منها تأثر سعر صرف الليرة السورية بالأوضاع في دول الجوار وتحديداً لبنان والعراق، فمنذ بداية الحرب على سورية بقيتْ بعض المنافذ مفتوحة يتنفّس منها الاقتصاد السوري، وعندما اضطربتْ أوضاع لبنان وتبعه العراق تأزّمتْ الأوضاع الأمنية، وتخلخلتْ الركائز الاقتصادية في كلا البلدين، وأصبح اقتصادهما على حافة الانهيار، وأدّى ذلك إلى تأثر الليرة السورية بضعف الاقتصاد في العراق ولبنان، ما أثر بدوره في التبادل التجاري مع سورية، إضافة إلى سيطرة الاحتلال الأميركي والميليشيات الانفصالية على المناطق الغنية بالنفط والغاز.

تضاف إلى ذلك سياسات مصرف سورية المركزي، فنتيجة الفجوة بين سعر صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية والسوق الرسمية صار هناك تسرب كبير بالقطع الأجنبي خارج المنظومة الاقتصادية، فقام تجار كثر بنقل بعض أموالهم واستثماراتهم إلى لبنان ومصر والأردن.

وأضاف عبود: إن الكثير من تجار دمشق وبيروت بشكل رئيسي ومع تدهور الليرة اللبنانية قاموا بسحب القطع الأجنبي في سورية لدعم تجارتهم في بيروت، ما أدى إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة في دمشق، فأدى ذلك إلى ضرب الاقتصاد السوري. وبالمقابل مع قيام الاضطرابات في لبنان، قام تجار لبنانيون بسحب الدولار من الأسواق السورية لدعم اقتصاد لبنان المتدهور فأدى إلى النتيجة نفسها.

سبب آخر يضيفه عبود، وهو أن سياسة الدعم الاجتماعي في سورية تطول البالغين فقط ولا تلحظ الأطفال الرضع الذين تبلغ نسبتهم من مجموع السوريين حوالي (٢٢ بالمئة)، فلماذا لا تدعم الحكومة حليب الأطفال الذي هو الغذاء الرئيسي لهذه الشريحة من السوريين أو على الأقل تتشئ معملاً للحليب المجفف بما يخفض من فاتورة الاستيراد بالقطع الأجنبي؟

وأشار عبود إلى أن هذه أهم العوامل التي ساعدت في تفاقم الأزمة الاقتصادية وانخفاض سعر صرف الليرة السورية، وهناك عوامل أخرى كالفساد وعدم إيجاد الحلول الاقتصادية المناسبة، واتباع سياسة ضريبية كمية، إضافة إلى انعدام ثقة التجار بتحسن الوضع الاقتصادي ما يدفعهم لتهريب أموالهم خارج البلاد.

وختم بالقول بأن حاجة سورية اليوم إلى الأمن الاقتصادي الذي يجعل من تدفق التجارة والاستثمار أمراً ضرورياً إضافة إلى نزاهة المسؤولين، وإنهاء الحرب وعودة المهجّرين ورؤوس الأموال، وفتح الحدود للتجارة، كل هذه العوامل كفيلة بإنعاش الاقتصاد في سورية.

> عبود: تجار كثر نقلوا استثماراتهم وأموالهم للخارج مما أضر بالاقتصاد السوري

توحيد سعر الصرف

من جهته، أوضح عضو مجلس الأعمال السوري- الروسي د. إياد محمود حسن أن الاقتصاد بحاجة لخطوات جدية مؤثرة ومدروسة تبنى على إمكانيات واقع حقيقي وقوانين من شأنها بناء اقتصاد وطني عام لا اقتصادات فردية خاصة، أما بالنسبة لاستقراره فلن يستقر ما دام هناك فارق بين سعر الصرف بالمركزي وسعر الصرف المتداول على حد وصفهم، أما رفد البنك بالعملة الصعبة فيجب أن يبدأ من انفتاح البنك المركزي وتعديل قوانينه وسياساته التي قيدت البنك وفسحت المجال لانتعاش شركات الصرافة الخاصة.

وأضاف: ملايين الدولارات ستصب في البنك المركزي يومياً في حال تم توحيد سعر الصرف الذي يحتاج إلى خطوة هي الحلقة المفقودة التي لن يستقر الاقتصاد الوطني ولن تُضبط الأسعار إلا من خلالها، فكل الإجراءات المتخذة حالياً ومستقبلاً من وزارة التموين وغيرها من الوزارات والجهات لضبط الأسعار ستبوء بالفشل في ظل تخبط سعر الصرف وتحكم بعض التجار المستوردين والمعتمدين من وزارة الاقتصاد الذين يساهمون في تخبط سعر الصرف من خلال مستورداتهم المقوننة بموجب إجازات وبوالص وفواتير مقوننة ومدروسة بامتياز على طلب أصحابها فسعر الصرف بالمركزي ٤٥٠٠ وسعر الصرف المتداول بالسوق السوداء القذرة ٦٠٠٠ وأكثر وسعر الصرف الذي يسعر المستورد مستورداته عليه ١٠ آلاف.

وأكد حسن أن الانفراجات قادمة بلا أدنى شك لكنها لن تكون متسارعة كما ينتظر المجتمع وهنا على الحكومة العمل على تعديل بعض القوانين واتخاذ الإجراءات المناسبة وبكل المجالات استعداداً لتلك الانفراجات التي لا بد الاستعداد للاستفادة منها بشكل ممنهج ومؤطر حيث من شأنها أن تتحول إلى أزمات على المدى البعيد وبالتالي الاستفادة من أخطاء الماضي ودروسه هو السبيل والنهج الأمثل لعمل الحكومة في المرحلة القادمة.

ازدحام على أمانات السجل التجاري

الحلاق لـ«الوطن»: تكاليف استخراج السجل قد تصل إلى مليون ليرة

رامز محفوظ

بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أصحاب الفعاليات التجارية الصغيرة يذهبون اليوم مضطرين إلى أمانات السجل التجاري للحصول على سجل تجاري خوفاً من العقوبات التي ستفرض عليهم في حال عدم الحصول عليه، لذا نرى حالة الازدحام على أمانات السجل التجاري للحصول على سجل تجاري باعتبار أن الحصول عليه بات إلزامياً.

ولفت إلى أنه من المفترض أن يكون لكل منفذ بيع أو فعالية تجارية سجل تجاري ووزارة التجارة الداخلية تلزم اليوم كل منافذ البيع والشركات والمؤسسات سواءها التي تقوم بأي عمل تجاري بالحصول على سجل تجاري.

وأشار إلى أنه بالنسبة لأصحاب منافذ البيع الصغيرة وبداعة المفرق ونصف الجملة فقد سمحت الوزارة لهم بالحصول على سجل تجاري من الدرجة الرابعة وذلك بالأقل في التأمينات الاجتماعية في حال رغبته بالحصول على سجل تجاري من الدرجة الرابعة وتسجيل عاملين من أجل الحصول على سجل من الدرجتين الثانية والرابعة للحصول على سجل من الدرجة الأولى وهذا الأمر واضح في نص القانون، مشيراً إلى أن التأمينات الاجتماعية سمحت حالياً للتاجر الذي يريد الحصول على سجل تجاري من الدرجة الرابعة بتسجيل عامل واحد أو تسجيل نفسه في حال لم يكن لديه عمال، لافتاً إلى أن هذا الأمر تحول من عملية إجرائية إلى عملية جباية للأسف، إضافة لذلك عليه القيام بعملية تصحيح للعقار والترخيص الإداري للعقار في الكثير من الأحيان، إضافة لمعالجة تشوهات كثيرة موجودة في عقود الإيجار والاستثمار وسواها، لذا فإن الحصول على هذا السجل أصبح عبئاً، مبيناً أن بعض المحال التجارية إيجاراتها قديمة ووثائقها ضائعة وهناك مشكلات موجودة بالنسبة للترخيص الإداري يصعب حلها، لذا فإن الحصول على السجل التجاري لأصحاب هذه المحال أصبح صعباً، وأن التكاليف الكلية التي سيدفعها أصحاب الفعاليات التجارية للحصول على سجل تجاري من الدرجة الرابعة قد تتراوح بشكل تقريبي بين ٨٠٠ ألف ومليون ليرة سورية منها ٨٥ ألفاً يدفع لغرفة التجارة وبحدود ١٥٠ ألفاً يدفع لأمانة السجل التجاري ومدفوعات أخرى للتأمينات الاجتماعية، إضافة لضريبة الرواتب والأجور، ناهيك عن تكاليف النقل والمواصلات وقد يحتاج صاحب الفعالية التجارية إلى عدة أيام لإنهاء معاملة الحصول على السجل وخسارة الوقت.

وأوضح أن وزارة التجارة الداخلية ممثلة بمديرية الشركات أخذت بالحسبان فقط التكاليف التي ستدفع في أمانات السجل التجاري لكنها لم تأخذ بالحسبان التكاليف الأخرى، مضيفاً: لو أن هناك حكومة إلكترونية لكان التاجر استطاع أن ينهي كل العملية بشكل كامل من مكان عمله بيسر وسهولة وخفف العديد من الأعباء عليه.

وأكد الحلاق أن غرفة التجارة تسعى ألا يتحول أي عمل تنظيمي إلى عبء على أصحاب الفعاليات التجارية إنما يجب أن يكون هذا العمل التنظيمي ميزة إضافية جيدة من أجل معرفة آلية عمل هذه الفعاليات.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قد أعلنت نهاية شهر كانون الأول من العام الماضي ضرورة مراجعة جميع الباعة بمختلف مسمياتهم أمانات السجل التجاري في محافظاتهم لموعد أقصاه أمس، للحصول على سجل تجاري منعاً من تطبيق عقوبات المرسوم التشريعي رقم «٨» بحقهم، مؤكدة أن حصول أصحاب المحال الصغيرة أو باعة المفرق ونصف الجملة على سجل تجاري لن يستثنيهم من الدعم.

ومن ثم قامت وزارة التجارة الداخلية بعد أيام من الإعلان بتمديد مهلة الحصول على سجل تجاري لجميع الباعة بمختلف مسمياتهم، حتى نهاية شباط القادم.

وأوضحت الوزارة أنه سيتم إلزام جميع غرف التجارة بتقاضي الحد الأدنى من الرسوم، لكون كل غرفة تتقاضى رسماً مختلفاً للدرجة الرابعة، مشيرة إلى أنه لا حاجة لمن يريد سجلاً تجارياً أن يلجأ إلى معقبي معاملات أو شركات للحصول عليه.